العلاقات التركية–الألمانية ١٩٢٣–١٩٤٥

د. حنا عزو بهنان
أستاذ مساعد/ رئيس قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

يوضح هذا البحث طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي سادت بين الدولتين– تركيا وألمانيا– منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بتطورها وتحسنها واستمر ذلك حتى السنوات الأولى من هذه الحرب، استفادت تركيا من طرفي النزاع (دول الحلفاء والمحور) في تصدير معدن الكروم المهمة في الصناعات الحربية، نظرا لموقفها المحايد، لكن الضغوط المتزايدة من قبل دول الحلفاء على تركيا أدى إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا في أب ١٩٤٤، وأعقبها خطوة أخرى بإعلانها الحرب على ألمانيا أيضا في شباط ١٩٤٥ .

تمهيد:

بدأت العلاقات الوثيقة بين الدولتين (العثمانية والبروسية) نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر، عندما طلب السلطان محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩) من ملك بروسيا فردريك وليم الثالث (١٧٩٧–١٨٤٠) بتعين الكابتن الألماني هيلموت فون مولتكة Helmuth von Moltke مستشاراً عسكرياً للدولة العثمانية[١]. بهدف تقوية الجيش العثماني لصد أطماع الدول الأوربية (خاصة روسيا القيصرية وتدخلها في شؤون الدولة العثمانية تحت ستار حماية المسيحيين والمطالبة بالإصلاح وغيرهما)[٢].

كما أوفد السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)عدداً من الشباب إلى ألمانيا. وأدخل التعليم الألماني إلى دولته. وأستدعى ضباطاً وموظفين ألمان. وأدى ذلك بالتالي إلى تغلغل النفوذ الألماني في الدولة العثمانية[٣]. أضف إلى ذلك دور البنك الألماني – دوتش بنك. Deutsche Bank. تأسس عام ١٨٧٠– الذي أصبح المنافس للبنك الإمبراطوري العثماني، حيث قدم العديد من القروض إلى الحكومة العثمانية ليصبح أداة أساسية لتغلغل الرأسمال الألماني في الدولة العثمانية. وبعد حصول البنك المذكور سنة ١٨٨٨ على امتياز من تلك الحكومة لمد سكة حديد في الأناضول أسس عدة شركات فرعية تابعة له لتنفيذ مشاريع مد سكك الحديد في الأناضول أهمها شركة سكة حديد الأناضول العثمانية التي تأسست في آذار ١٨٨٩[٤].

توجت علاقات الصداقة بين الدولتين من خلال الزيارتين الرسميتين اللتين قام بهما وليم الثاني قيصر بروسيا (١٨٨٨-١٩١٨) سنتي (١٨٨٩و١٨٩٨)، كان الهدف منهما التأكيد على أواصر الصداقة والتعاون بين الدولتين. وكان لهاتين الزيارتين اثر في زيادة تغلغل النفوذ الألماني الاقتصادي والسياسي في ممتلكات الدولة العثمانية، ولا سيما في البلقان وأسيا الصغرى، مما أدى إلى توتر العلاقة بين ألمانيا والدول الأوربية خاصة بريطانيا. وبالتالي اصطدام مصالح الدولتين في تلك المنطقة، وخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حصول ألمانيا إثر تلك الزيارتين على امتيازات أخرى لتطويل خط سكة حديد إزميت – أنقرة من ضمنها امتياز سنة ١٨٩٣و١٩٠٢ و١٩٠٣ وعرف المشروع الأخير باسم (سكة حديد بغداد – برلين)[٥].

أن أهمية تشييد تلك السكة برأسمال أجنبي (أغلبه الماني) لا تكمن فقط في قيمة النقل والمواصلات بذاتها ولكن في دورها كواسطة نقل للتغلغل في ممتلكات الدولة العثمانية الغنية بالثروات خاصة في الأناضول ووادي الرافدين، بدليل انه سنة ١٩٠٤ حصل المصرف الألماني على امتياز للقيام بمسح شامل لحقول النفط في وادي الرافدين مع حق الاختيار للدخول في غضون سنة واحدة بعقد مع الحكومة العثمانية لاستثمار هذه الحقول. كما أن تلك الامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر عكست بدورها على الزيادات الكبيرة في التجارة العثمانية – الألمانية، مما شجع ذلك ألمانيا في نهاية القرن أن تبدأ بكسر الاحتكار الفرنسي والبريطاني على التمويل والتجارة العثمانية[٦]. فمنذ سنة ١٩٠٠ وحتى عشية الحرب العالمية الأولى ارتفع نصيب ألمانيا في التجارة الخارجية العثمانية من ٢،٥% إلى ١١–١٣%[٧].

وبعد تسنم الاتحاديين السلطة توجهت أنظار حكومتهم من جديد إلى ألمانيا، خاصة بعد أن رفضت بريطانيا وفرنسا تقديم قرض قيمته ٣٠ مليون دولار لتلك الحكومة، مما حدا بألمانيا إلى الإسراع في تقديم ذلك القرض بالاشتراك مع النمسا[٨]. فضلاً عن ذلك أن أنور باشا أحد أبرز أقطاب الثالوث الحاكم – طلعت، جمال، أنور– كان ميالاً للألمان ومناوئاً للبريطانيين، إذ بذل قصارى جهوده في أن يضع الرأي الشعبي في الدولة العثمانية في وضع فكري ميال إلى الألمان حينما أصبحت الحرب العالمية الأولى على الأبواب[٩]. كما ازداد تغلل النفوذ الألماني، خاصة العسكري منه في تلك الدولة. وعقدت الدولتان في ٢ أب ١٩١٤ معاهدة تحالف سرية[١٠].

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى كانت الدولة العثمانية الحليف الأول لدول الوسط (المانيا، إمبراطورية النمسا – المجر)، حيث خاضت غمار تلك الحرب اعتباراً من ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤ جنباً إلى جنب مع تلك الدول في مختلف جبهات القتال. والجدير بالإشارة إلى أن هزائمهم المتتالية في تلك الجبهات أدى إلى استلامهما في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ لشروط دول الوفاق القاسية[١١].

العلاقات السياسية التركية – الألمانية ١٩٢٣ – ١٩٤٥:

حاولت الحكومة التركية بعد إعلان الجمهورية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ تعزيز علاقاتها مع مختلف دول العالم. والذي يهمنا هنا علاقات تركيا مع ألمانيا، حيث جاءت في الترتيب الأول بالنسبة لدول أوربا الغربية، على اعتبار أن تلك الدولة لا تضمر العداء لتركيا وليست لها أطماع فيها حسب وجهة نظر الأتراك. وعلى أثر ذلك عقدت الدولتان معاهدتي صداقة في سنة ١٩٢٤ و١٩٣٠[١٢]. وأعقبها زيارة ايمدين لتركيا في ١تشرين الثاني ١٩٣٦. وزيارة الدكتور هلمار شاخت Schacht وزير الاقتصاد الألماني لتلك الدولة أيضاً. إذ أثارت هذه الزيارة الرأي العام البريطاني على اعتبار أن ألمانيا شرعت بالتحكم في هيمنتها الدبلوماسية على تركيا[١٣].

وفي سنة ١٩٣٧ بدا واضحاً أن هنالك برود أصاب العلاقات التركية–الألمانية، إذ أن الانتقاد الجارح الذي وجهته الصحافة التركية لسياسة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية الهادفة إلى توسيع أطماعهما في منطقة البلقان وشرقي البحر المتوسط فضلاً عن تمزيق الهيكل القائم في وسط أوربا، على العكس مما توصلت إليه تركيا في شباط ١٩٣٤ من خلال عقد ميثاق البلقان (تركيا، اليونان، يوغسلافيا، رومانيا) بهدف تشكيل وحدة في البلقان. كذلك استياء ألمانيا من المضامين التي جاء بها ميثاق سعد أباد في تموز ١٩٣٧ (الذي ضم كل من العراق، تركيا، ايران، أفغانستان)، ورغبة

تركيا المتزايدة في أقامة علاقات ودية مع بريطانيا، أظهرت كلها بأن تركيا عدّت ألمانيا خطراً محدقاً يكاد يضرب قلب أوربا ويتفشى ليصيب الحدود التركية. وهنا أصبحت كل من تركيا و ألمانيا تعارض إحداهما الأخرى(١٤). ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن شقة الخلافات تزايدت بين الدولتين سنة ١٩٣٨ بسبب موقف ألمانيا فيما يتعلق بنظام المضايق الذي تم التوصل إليه في تموز ١٩٣٦ بموجب ميثاق مونترو Montreux كونها لم تكن إحدى الدول الموقعة على معاهدة لوزان ١٩٢٣، لذا فإنها لم تستدع إلى مفاوضات مونترو، حيث عارضت قسم من بنود ذلك الميثاق، خاصة البند الذي نص على انه في حالة كون تركيا غير مشتركة في حرب فإن السفن الحربية للقوات المتحاربة لن يسمح لها بالمرور عبر المضايق التركية في أي اتجاه باستثناء تنفيذ الالتزامات الكاملة التي فرضتها عصبة الأمم(١٥). وعليه أبلغت ألمانيا تركيا بأنها تحتفظ بحّرية العمل فيما يتعلق بقبول النظام الجديد في المضايق. كما أنها ادّعت كدولة لم تكن عضواً في عصبة الأمم بالسماح لها بالاحتفاظ بموقعها فيما يتعلق بالبند الوارد في الميثاق المذكورة أعلاه(١٦).

كانت تركيا مترددة في التوصل إلى اتفاقية ثنائية بهذا الخصوص مع ألمانيا، كما كانت خائفة من تأثير مثل هذا التحرك على علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، لذا فإنها تعاملت مع المشكلة من خلال الاتصال الدبلوماسي وبأسلوب مراوغ حيث أعطت تأكيدات شفهية بأنها سوف لا تعقد على الإطلاق أية معاهدة تعاون مشتركة التي من شأنها تلزم تركيا بأن تسمح بمرور السفن الحربية لمساعدة ضحية عدوان. ووعدت ألمانيا أيضاً بأنه حالما تسنح لها فرصة لتعديل اتفاقية مونترو فإنها ستأخذ على عاتقها في إدخال ألمانيا ضمن الدول المشاركة في المؤتمر(١٧).

شهدت السنة نفسها زيارات متبادلة بين مسؤولي الطرفين بشأن مناقشة المرتكزات الأساسية لسياسة تركيا الخارجية وتطبيقها على العلاقات التركية – الألمانية في ثلاث مناسبات بين ريبنتروب والمندوبين الأتراك. ففي ٥ نيسان ١٩٣٨ اخبر سفير تركيا في برلين ريبنتروب وزير الخارجية الألمانية (١٩٣٨-١٩٤٥) بأن موقف تركيا كان موفقاً ومحايداً تجاه جميع الأطراف إلى حد أنها كانت تحاول البقاء خارج أي من التحالفات. وإنها رفضت المقترح السوفيتي الهادف إلى التوصل إلى اتفاقية التعاون المشترك. وإن تركيا ترحب بزيارة ريبنتروب إليها. وكذلك من خلال المقابلة التي جرت بين نعمان منمنجي اوغلو وكيل وزارة الخارجية التركية و ريبنتروب في الأول من تموز إثر الزيارة التي قام بها الأول إلى برلين حيث أكد للأخير بأن تركيا لا تروم الدخول في أي تحالف موجه ضد ألمانيا. واقترح أن تكون العلاقات الألمانية – التركية مرتكزة على مبدأ الحياد الهادف إلى الخير. إلا أن ريبنتروب اقترح لمنمنجي اوغلو بأن قبل الموافقة على ذلك المقترح انه لا بد من اجراء تعديل في بنود معاهدة السلام في فرساي ١٩١٩ لتعزيز مكانة تركيا الدولية. وأردف قائلاً: ((إنه إذا ما تم التغلب على الصعوبة فيما يتعلق باتفاق مونترو عندها يكون بالإمكان أعادة صياغة العلاقات التركية – الألمانية على أسس الحياد)). كما طلب وعداً تأكيدياً يفيد بأن تركيا سوف لا تدخل في أي تحالف موجه ضد دول أخرى. وأجاب منمنجي أوغلو بأن تركيا لم تكن مهتمة في إعادة النظر في المعاهدة الأولى بل أن ما أرادته هو تحقيق إعادة البناء الداخلي بسلام، ولتحقيق هذا الهدف عدّت تركيا أن سياسة الحياد هي أفضل سياسة لها. وأضاف بأن تركيا تحاول أن تكون علاقاتها مع بريطانيا هي النموذج. ويعني ذلك لا وجود لاتفاقية رسمية بل الاكتفاء بالتفاهم المتبادل لضمان الحياد. ولخصت نتيجة المباحثات بين الطرفين من قبل وزارة خارجية ألمانيا إلى البعثات الدبلوماسية في١٠ أب

١٩٣٨ بالعبارة: ((لم يطرأ أي تغير على العلاقات التركية – الألمانية، إلا أن تركيا ما تزال مترددة في إعطاء العلاقات التركية – الألمانية أي شكل جديد أكثر تماسكاً في الوقت الحاضر على الأقل))[١٨].

وفي غضون الستة أشهر التالية لم تقم الحكومة الألمانية بأي محاولة مباشرة لإقامة علاقات سياسية أوثق مع تركيا، بل أتبعت سياسة بناء علاقات اقتصادية كقاعدة لتقدم مقبل في الميدان السياسي.

وعلى الرغم من المقابلة التي جرت بين ريبنتروب Ribbentrop ومنمنجي أوغلو في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٩ إثر الزيارة التي قام بها الأخير إلى برلين لحضور المرحلة الأخيرة من مفاوضات القرض الألماني لتركيا بدا أن مشكلة المضايق كانت الموضوع الوحيد للمناقشة، إذ لم يكن جو الصداقة سائداً في تلك المقابلة بسبب انزعاج ريبنتروب ليس في تلبية الرغبات الألمانية بشأن ميثاق مونترو بل متأتي أيضاً من شكوك ريبنتروب بأن سياسة تركيا الخارجية في تلك الأثناء ستتجه باتجاه علاقات أوثق ولكن ليس مع ألمانيا، بل مع الاتحاد السوفيتي. وهذا ما حدث فعلاً إذ أن التوتر السابق بين الدولتين أخذ يتلاشى وتعززت العلاقات بينهما حتى قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية.

استمرت تركيا في انتهاج سياسة الحياد حتى بعد وفاة مصطفى كمال اناتورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ وتسنم عصمت اينونو (١٩٣٨–١٩٥٠) منصب رئيس الجمهورية بدليل انه تجنب الانضمام إلى أي من المعسكرين المسلحين (الحلفاء والمحور) اللذين كانا في طور الإنشاء في أوربا[١٩]. وهكذا فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية استمرت تركيا في انتهاج تلك السياسة على الرغم من الضغوطات الكثيرة التي تعرضت لها سواء من قبل دول المحور أو الحلفاء من خلال المعاهدات التي عقدتها مع

الطرفين المتحاربين وما فرضته تلك المعاهدات من التزامات على تركيا للاشتراك في مغامرات حربية حيث أعطت تفسيرات في غاية المرونة في سبيل أبعاد شبح الحرب عن أراضيها[٢٠].

أن الهجوم الذي قام به موسوليني على ألبانيا في٧ نيسان ١٩٣٩ أدى إلى قيام تركيا بإجراء مفاوضات مع كل من بريطانيا وفرنسا[٢١]. بهدف إحباط مساعي ايطاليا المناوئة لتركيا كون ايطاليا ومنذ خمسة عشر سنة كانت تحاول تحقيق أطماعها التوسعية على السواحل الشرقية لحوض البحر المتوسط، فضلاً عن تقوية وجودها في جزر الدوديكانيز من جهة، وتخوف تركيا من إسناد ألمانيا لتلك المطامع الاستعمارية الايطالية بحكم الحلف بينهما من جهة أخرى. ورداً على ذلك صدرت الأوامر من قبل الفوهرر هتلر إلى فرانزفون باپن Franz von Papen بتعيينه سفيراً لألمانيا في أنقرة في أواخر الشهر نفسه لبذل جهود في تجنب دخول تركيا في أي حلف مناوئ لألمانيا[٢٢]. وفي سبيل تحقيق الغاية المنشودة بذل باپن بعد استلامه ذلك المنصب قصارى جهده لتقوية الجيش التركي بحيث يكون قادراً على حماية حياد تركيا إزاء أي خصم والدفاع عن وطنه بمقدرة تامة[٢٣]. إلا إن ذلك لم يمنع تركيا من عقد معاهدة التعاون المشترك مع بريطانيا في ١٢ أيار والتي أعقبها عقد المعاهدة نفسها مع فرنسا في٢٣حزيران وبموجبها سويت مشكلة الإسكندرونة لصالح تركيا[٢٤]. واللتين قادتا فيما بعد وبالضبط في ١٩ تشرين الأول ١٩٣٩ إلى عقد ميثاق التحالف التركي– الفرنسي – البريطاني لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة، وبموجبه تعهدت الدول الثلاث بأن تتبادل المساعدة بكل الوسائل في حال دخولها في حرب بالتوسط مع دول أوربية، نتيجة إعتداء عليها. وأن لا تعقد هدنة منفصلة. وكذلك أن لا تقوم تركيا بأي عمل يؤدي إلى اشتباكها في حرب مع الاتحاد السوفيتي.

مما أدى ذلك بالتالي إلى شجب الألمان لذلك الاتفاق وتهديد تركيا لمنع انحياز الأتراك إلى جانب دول الحلفاء(٢٥).

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ صدر قانون يمنح الحكومة التركية صلاحيات واسعة في حال اشتراك تركيا في الحرب، علماً بأن تلك الحكومة اثر التطورات اللاحقة والمتمثلة بهجوم ايطاليا على فرنسا في حزيران وعلى اليونان في تشرين الأول من السنة نفسها لم تلتزم تركيا ببند ذلك التحالف والمتضمن اشتراك تركيا في الحرب إلى جانب حليفتيها، بل أنها التزمت الحياد ومع ذلك فإنها تأهبت حيث أعلنت في٢١ تشرين الثاني قانون الأحكام العرفية في الأجزاء الأوربية من تركيا وفي منطقة المضايق بسبب اقتراب الخطر الألماني من تلك الأجزاء. والجدير بالذكر أن موقف تركيا إزداد حراجة، خاصة بعد أن انضمت بلغاريا إلى جانب دول المحور في ١ آذار ١٩٤١، وسمحت للقوات الألمانية باستخدام أراضيها، حيث احتشدت تلك القوات على الحدود اليونانية – التركية وأصبحت على مقربة من استانبول(٢٦). وفي سبيل إزالة المخاوف التركية تلقى فون بابن رسالة موجهة إلى عصمت أينونو تضمنت تطميناً رسمياً بأن القوات الألمانية ستبقى على مسافة لا تقل عن ٣٠كم عن الحدود التركية حتى ولو اضطرت تلك القوات للتصدي لتدخل بريطاني تندفع به قواتهم من اليونان باتجاه بلغاريا(٢٧).

وبعد تحقيق الانتصارات الألمانية في البلقان في ربيع من السنة نفسها سعى فون بابن لدى الحكومة التركية في الحصول على السماح للقوات الألمانية باجتياز الأراضي التركية إلى العراق وسوريا وإيران لمهاجمة القوات البريطانية والفرنسية في تلك المناطق وإغلاق المضايق بوجه سفن جميع الأمم لمنع الحلفاء من مساعدة الاتحاد السوفيتي ومقابل ذلك وعد فون بابن بأن يقطع وعداً بتعديل الحدود التركية في تراقيا مع ضمان سلامة تركيا، ألا

إن تركيا أدركت بأن الموافقة على مثل تلك المقترحات تعني إعلان الحرب على الحلفاء[٢٨]. وفي سبيل أبقاء تركيا على حيادها وعزل الاتحاد السوفيتي تمهيداً لاحتلاله توصل فون بابن مع شكري سراج أوغلو* إلى عقد معاهدة في ١٨ حزيران من تلك السنة، أكدت المادة الأولى منها على الاحترام المتبادل وعدم الإضرار بمصالح الدولتين من قبل الأخرى، والامتناع عن مهاجمة أي منهما للأخرى. وعدم اشتراك أي منهما في أتفاق من شأنه إلحاق الأذى بالأخرى. في حين تضمنت المادة الثانية على تعهد الطرفين المتعاقدين بمعالجة جميع القضايا المشتركة بينهما في المستقبل بروح الصداقة والتفاهم الكامل بشأنها بشكل مباشر بينهما وأشارت المادة الثالثة منها على أن تكون أحكام المعاهدة سارية لمدة عشر سنوات[٢٩].

وبعد مرور أربعة أيام وبالضبط في ٢٢ حزيران١٩٤١ اجتازت القوات الألمانية حدود الاتحاد السوفيتي من ساحل بحر البلطيق إلى سواحل البحر الأسود، وأدى ذلك إلى قلق الحكومة التركية لأنها كانت تخشى من وقوع نزاع مسلح بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي يمتد إلى المضايق. وعبّر سراج أوغلو عن شدة تأثره بالواقعة عندما قال لفون بابن ((هذه ليست حرب. أنها غزوة صليبية))، إلا أن نعمان منمنجي أوغلو كان على خلاف ذلك، إذا أنه لم يكتم إعجابه بألمانيا عندما قال: ((بأننا أصبحنا أقوى العناصر المؤثرة في ميزان السياسة الأوربية))[٣٠].

مهد الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي السبيل لتشدد ألمانيا في علاقاتها مع تركيا والضغط عليها من أجل تعاون أوثق، خاصة فيما يتعلق بالحصول على المواد الخام من تركيا وتأتي في مقدمتها مادة الكروم المهمة في صناعة الأسلحة الحربية لاسيما الدبابات، علماً بأن تركيا اتفقت سابقاً مع

(*) عين سراج أوغلو (وزير الخارجية منذ تشرين الثاني ١٩٨٣) رئيساً للوزراء في ٩ تموز ١٩٤٢ بعد وفاة رفيق صايدام.

بريطانيا بشأن تلك المادة فرفضت خرقها في بادئ الأمر. فضلاً عن ذلك استخدمت المانيا وسيلتين أخريين لكسب تركيا إلى جانبها، أولهما فضح المطامع السوفيتية بشأن السيطرة العسكرية على المضايق التي كان يؤكدها ڤاشيسلاف مولوتوف Molotov وزير الخارجية السوفيتي (١٩٣٩–١٩٤٩) ثم (١٩٥٣–١٩٥٦) باستمرار لدى الحكومة الألمانية خلال مدة التعاون الألماني– السوفيتي، وثانيهما إحياء نعرة الطورانية في المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتي ذات الأغلبية التركية بعد أن سيطرت عليها القوات الألمانية بهدف منحها الاستقلال الذاتي، وبالتالي سيمكّن الألمان من الحصول على تعاونها أثناء تلك الحرب. والجدير بالإشارة أن تلك الفكرة لقيت ترحيباً من قبل معتنقي الطورانية وبعض القادة العسكريين الأتراك، لكن موقف الحكومة التركية كان على خلاف من ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به سراج أوغلو رئيس الوزراء التركي(*) في ٢٧أب ١٩٤٢ لفون بابن أنه بصفته تركيا ((يود بحرارة أن يقضي على روسية))... على أنه بصفته رئيساً للوزراء من ناحية أخرى فإنه ((يجب أن يبذل عناية خاصة في عدم إعطاء الروس أدنى حجة للقضاء على الأقليات التركية – المغولية بدافع الانتقام)). ولهذا السبب كان من الضروري له أن يحافظ على الحياد المطلق. وعلى أثر ذلك أصدر ريبنتروب وزير الخارجية الألماني فجأة توجيهاته إلى فون بابن بقطع تلك المباحثات الجارية بشأن تحقيق الوحدة الطورانية نظراً لما كان يبدو من حياد تركيا المعاند(٣١).

جدد سراج أوغلو أمام المجلس الوطني التركي الكبير عهد تركيا بالحياد بين الطرفين المتحاربين. وأكد أن التحالف مع بريطانيا هو دعامة سياسة

(*) استلم شكري سراج أوغلو هذا المنصب في ٧ تموز ١٩٤٢ إثر وفاة رفيق صايدام، إذ كلفه عصمت أينونو بتسنم ذلك المنصب، بينما أصبح نعمان منمنجي أوغلو وزيراً للخارجية.

تركيا الخارجية، وان الميثاق التركي – الألماني يعزز الصداقة المتبادلة بين الشعبين[٣٢].

وعلى الرغم من أن كفة الحرب كانت تميل بشكل عام لمصلحة الحلفاء في ٣١ كانون الأول ١٩٤٢ إثر الانتصارات المتلاحقة التي حققتها قوات الحلفاء على قوات المحور في ستالينغراد وسواحل أفريقيا الشمالية، إلا أن الحكومة التركية لم تغير من موقفها المحايد من تلك الحرب رغم المباحثات التي جرت في مدينة أدنه Adana جنوبي تركيا في٣٠ كانون الثاني ١٩٤٣ بين عصمت أينونو وونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا، حيث طلب الأخير إعلان تركيا الحرب على ألمانيا، لكن أينونو رفض ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه في ٢٤ شباط من السنة نفسها إذ قال: ((أن تركيا ليست بعد متأكدة من أنها ستنجو من الكارثة العالمية، ألا أنها ستمضي في جهودها لأجتناب الحرب التي جرّت إليها جراً خمس وثلاثون أمة من أصل أربعين، وأكد أن تركيا لا تضمر عداء لأحد وأنها تريد أن تعيش بسلام وتحافظ على كيانها وأراضيها وحقوقها ومصالحها))[٣٣].

وإثر الانتصارات المتلاحقة التي حققتها قوات الحلفاء على قوات المحور في مختلف جبهات القتال أصبحت الحاجة ملحة لاستخدام القواعد الجوية والبحرية التركية لمواصلة الحرب انطلاقاً من الأراضي التركية لتطهير منطقة البلقان دون تكليف القوات التركية بمهمات القتال. كما أن الضغوط المتزايدة التي تعرضت لها تركيا لزجها في أتون تلك الحرب إلى جانب دول الحلفاء من خلال ما أكدته مقررات مؤتمر موسكو (١٩-٣٠ تشرين الأول) ١٩٤٣ وطهران (٢٨ تشرين الثاني – ١ كانون الأول) من السنة نفسها أجبر تركيا عن الإفصاح في موقفها فيما بعد وذلك من خلال المؤتمر الذي عقد في القاهرة في كانون الأول من السنة نفسها والذي حضره أينونو حيث أعلن بأن تركيا سوف تفصح عن موقفها خلال الشهر نفسه شرط أن تقوم

دول الحلفاء بتسليح وتجهيز القوات التركية بمعدات مبالغ فيها. ودفع تكاليف باهضة في حالة موافقة تركيا مستقبلاً على طلبات دول الحلفاء. كما تعهد الأتراك من جانبهم بإنجاز متطلبات المؤسسات والمرافق السوقية في الفترة الممتدة لحين اشتراكهم بالحرب. وبعد دراسة موضوع القواعد الجوية والبحرية من قبل هيئة الأركان العامة التركية ذكرت بأنه من المتعذر بقاء تركيا على الحياد بعد استخدام الحلفاء لتلك القواعد(٣٤).

أصبح موقف تركيا أكثر وضوحاً وميلاً إلى جانب الحلفاء إثر الانتصارات التي حققتها القوات السوفيتية على القوات الألمانية في أوديسا Odessa وتطويق شبه جزيرة القرم في نيسان ١٩٤٤. فضلاً عن الضغط المتزايد من قبل دول الحلفاء على تركيا، مما حدا بالحكومة التركية إلى اتخاذ قرار في٢٠ نيسان بإيقاف تزويد ألمانيا الشحنات المتبقية لها من مادة الكروم اعتباراً من ١ أيار من السنة نفسها. وعدّ ذلك القرار بمثابة ضربة قاصمة لألمانيا بسبب حاجتها الماسة لتلك المادة الحيوية. وعلى أثر ذلك صدرت الأوامر من الحكومة الألمانية بمغادرة فون بابن الأراضي التركية، حيث غادرها في ٢٦ نيسان ١٩٤٤(٣٥).

وفي ٥ حزيران احتجت بريطانيا على خرق تركيا بنود ميثاق مونترو بسماحها لبعض قطعات الأسطول الحربي الألماني الصغيرة بعبور المضايق التركية متنكرة بشكل سفن تجارية، مما حدا بنعمان منجنجي أوغلو وزير خارجية تركيا في اليوم التالي إلى تقديم استقالته وتسنم سراج أوغلو ذلك المنصب ثانية، حيث أكد أن تركيا لن تقوم بعمل من شأنه يعرض مصالح الحلفاء للخطر(٣٦). كما أن رجحان كفة الحلفاء في تلك الحرب وإخضاع معظم الأراضي الأوربية لنفوذها بعد احتلالها الأراضي الايطالية والإنزال الناجح على نورماندي على سواحل فرنسا الغربية أدى إلى تعرض

تركيا إلى المزيد من الضغوط للأشتراك في تلك الحرب عندما قدّم الحلفاء مذكرة لتركيا يخبرونها فيها بأنها أذا ما أرادت المشاركة في مفاوضات السلام فعليها الإسراع بالانضمام في الحرب إلى جانبهم. ثم أن الاتحاد السوفيتي الذي سيخرج منتصراً من الحرب لابد أن يهدد تركيا بمطالبه في المضايق والمناطق الواقعة شرقي البحر المتوسط عندئذٍ سوف لن يكون بمقدور الحلفاء الوقوف إلى جانب تركيا ما لم تكن إلى جانبهم في تلك الحرب. وهكذا أتخذ المجلس الوطني التركي الكبير قراره في ٢أب بقطع العلاقات الدبلوماسية التركية مع المانيا[٣٧]. وكذلك أبلغت تركيا في ٢٠شباط ١٩٤٥ بأنها إذا ما أعلنت الحرب على دول المحور قبل ٣١ آذار سيسمح لها بالحضور في المؤتمر الذي تعقده هيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو[٣٨]. والجدير بالذكر أن موقف تركيا المحايد من تلك الحرب لم يكن سهلاً، وإنما كلفها غالياً بسبب احتفاظها بجيش تعداده مليون مقاتل. وإعلان الأحكام العرفية في بعض الولايات. وكذلك توقف عجلة الحياة لكثير من مرافق الدولة الحيوية، إذ انعكست تلك الآثار على المجتمع التركي، خاصة فيما يتعلق باضطرار الحكومة التركية إلى رفع الضرائب وتقنين السلع الاستهلاكية الضرورية[٣٩].

وهكذا أصبح اشتراك تركيا بتلك الحرب مقروناً بإنقاذها من المطالب السوفيتية في المضايق بعد خروج تلك الدولة منتصرة من تلك الحروب، فضلاً عن معالجة أزماتها الداخلية، والانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة. وبناء على ذلك كله أعلن المجلس الوطني التركي الكبير في ٢٣ شباط ١٩٤٥ الحرب على دول المحور[٤٠].

العلاقات الاقتصادية التركية – الألمانية ١٩٢٣– ١٩٤٥

تطلعت الحكومة التركية في سياستها الخارجية بعد إعلان الجمهورية إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية أيضاً مع مختلف دول العالم. وبسبب حاجتها الماسة إلى الآلات والمعدات والخبرات الأجنبية لتنفيذ منهاجها الاقتصادي والمالي، حاولت مرة أخرى تعزيز علاقاتها مع ألمانيا خلال العشرينات من القرن العشرين قياساً ببقية دول أوربا الغربية الأخرى[٤١]. ومنحت تلك السياسة فرصة لألمانيا في التغلغل إلى الاقتصاد التركي وزيادة حجم التجارة بين الدولتين. كما أن المصارف الألمانية أعادت تأسيس فروعها في استانبول. وشرعت الشركات والمتعاقدين الألمان بالعمل هناك بحماس شديد، حيث تطورت العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا بشكل انسيابي وسريع على اعتبار أنه لم تكن هنالك أية شكوك في تركيا بخصوص المطامع السياسية لتلك الدولة مقارنة ببقية الدول الأوربية الأخرى، خاصة بريطانيا وفرنسا وايطاليا[٤٢]. فبالنسبة للرأسمال الألماني مثلاً الذي بدأ يعزز موقعه في الدولة العثمانية خلال العقد الأول من القرن العشرين أصبح يحتل المرتبة الأولى قياساً ببقية الرأسمال الأجنبي المستثمر هناك، إذ بلغ ٤٥،٤% وفقاً للمنشأ القومي لسنة ١٩٢٤[٤٣].

تحسنت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بشكل أفضل منذ سنة ١٩٢٧. ففي ٢٢ حزيران من تلك السنة عقدت أول اتفاقية تبادل تجاري بينهما[٤٤]. وفي سنة ١٩٣٤ قامت لجنة اقتصادية ألمانية برئاسة الدكتور شاخت Schacht تمثل مؤسسات كروب Krupp بزيارة إلى تركيا ومعها أعتمادات مصرفية بلغت٢٠ مليون ليرة تركية. وعقدت تلك اللجنة مع الجانب التركي اتفاقية تمكن تركيا من خلالها شراء خطوط سكك الحديد من ألمانيا[٤٥]. وبهدف الاستفادة من الخبرات الفنية الألمانية قررت شركات السكر الجديدة الموحدة في الأجزاء الأسيوية من تركيا في آب ١٩٣٦ جلب

الأخصائي شبنكلر المدير الفني لإتحاد شركات السكر في ألمانيا بقصد تشغيل تلك المعامل واستخراج السكر فيها على أساس موحد وعلى نمط واحد(٤٦).

شهدت السنوات ١٩٣٢ – ١٩٣٧ ازدياداً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بين الدولتين والجدول الآتي يوضح ذلك بملايين الماركات الألمانية:

السنة	الاستيرادات من ألمانيا	الصادرات من تركيا
١٩٣٢	٤٠,١	٣٠
١٩٣٣	٣٧،٩	٣٦،٣
١٩٣٤	٦٧،٥	٥٠،٩
١٩٣٥	٩٣،٥	٦٧،٣
١٩٣٦	١١٨،٥	٧٩،٤
١٩٣٧	٩٧،٨	١١١،١(٤٧)

وعلى الرغم من هذا التعاون الاقتصادي الذي شهدته السنوات الأوائل القليلة بين الدولتين، إلا أن ألمانيا شرعت تهدد تركيا ((بدرجة من الهيمنة وصلت إلى حد الخناق)). ومن خلال استفادتها من قيود التبادل قامت ألمانيا بشراء منتجات محلية معينة من بلدان أجنبية بأسعار تفوق السعر السائد في الأسواق العالمية، علماً بأنها لم تكن بحاجة إلى مثل تلك السلع، بل قامت بإعادة بيعها إلى بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال أعادت ألمانيا عمليات تصدير تبغ البلقان مقابل النحاس السويدي. ومع ذلك صرحت بأنها لا تستطيع تسديد ذلك إلاّ من خلال الماركات المحجوزة في مصرفها المركزي فقط مقدمة بذلك أسعار مرتفعة، إذ لم يكن لدى تركيا أي خيار آخر سوى أن تقوم بشراء تلك السلع، علماً بأنه كان لدى ألمانيا مبالغ تركية

في المصرف المذكور[٤٨]. مما حدا بالحكومة التركية إلى التدخل في الأمر لكي توازن بين الصادر والوارد من ألمانيا، خاصة بعد أن شهدت سنة ١٩٣٧ كثرة الصادرات التركية إلى ألمانيا بموجب أتفاق ثنائي مؤقت. وتصفية حسابات التجار الأتراك في البنك المركزي الألماني[٤٩]، لأن تلك الحكومة أدركت بأن نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية مع ألمانيا مثلت خطراً سياسياً جعل من الممكن تحويل الارجحية الاقتصادية إلى هيمنة سياسية، مما أدى بالتالي إلى تناقص حجم الاستثمارات الألمانية في تركيا، حيث عهدت الحكومة التركية مثلاً في بناء مشاريع جديدة للحديد والصلب في منطقة قره بوك Karabuk إلى مؤسسة بريطانية بدلاً من مؤسسة كروب الألمانية[٥٠].

وبهدف توفير البدائل من الأسواق لتركيا أثر الضغوط التي تعرضت لها من قبل ألمانيا أقدمت بريطانيا على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع تركيا وذلك من خلال الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيار ١٩٣٨، حيث تضمن تقديم قرض بريطاني لتركيا بقيمة ١٠ ملايين باون إسترليني.[٥١] ومقابل ذلك تعهدت تركيا بإرسال مواد أولية مساوية بقيمتها لمبلغ القرض الممنوح[٥٢].

أدى التوصل إلى ذلك الاتفاق إلى قلق الحكومة الألمانية وأصبح النقطة المحورية في المفاوضات التي جرت في نهاية حزيران من السنة نفسها بين نعمان منمنجي أوغلو رئيس الوفد التركي المفاوض في برلين، إذ أكد الألمان على أنهم يجب أن يحظوا بمعاملة لا تقل عن المعاملة التي تحظى بها بريطانيا في هذا الميدان. ولم يكتف رئيس الوفد التركي المفاوض بالإعلان بأن اتفاقية القرض مع بريطانيا لم يكن القصد منها تقليص حجم التبادل التجاري بين الدولتين، بل أنه أضاف قائلاً: ((ولكن ولأسباب سياسية

فإن الحكومة التركية ستكون مغتبطة في أي وقت تتوصل فيه إلى اتفاقية مماثلة مع ألمانيا))[٥٣].

أخذ الألمان على عاتقهم زمام تلك المبادرة، ففي أثناء الزيارة التي قام بها فونك Funk وزير الاقتصاد الألماني لأنقرة في خريف ١٩٣٨ عرض على الجانب التركي تقديم قرض قيمته ١٥٠ مليون مارك ألماني أمدهُ ١٠ سنوات، إذ تم التوقيع على تلك الاتفاقية في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٩. واشترطت أن يخصص مبلغ ٦٠ مليون منه لعقد صفقات شراء مواد حربية من ألمانيا[٥٤]. علماً بأن ذلك الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ بسبب اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية[٥٥].

أستهدف موقف تركيا المحايد من تلك الحرب الاستفادة من الطرفين المتحاربين عن طريق عقد سلسلة من اتفاقيات التبادل التجاري مع كلا الطرفين، لاسيما أذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حاجتهما إلى المواد الخام التركية. وتأتي في مقدمتها مادة الكروم، حيث جنت تركيا منها أرباحاً طائلة، كون الأسعار التي دفعت لها كانت أكثر بكثير من الأسعار السائدة في الأسواق العالمية[٥٦].

وبعد أن تغير الموقف الحربي في تلك الحرب أثر الانتصارات التي حققتها دول المحور على القوات السوفيتية في حزيران ١٩٤١ أجبرت دول الحلفاء تركيا على إيقاف تصدير تلك المادة إلى ألمانيا، لكن تركيا لم تلتزم بذلك، بل أنها عقدت مع ألمانيا ميثاقاً تجارياً في ٩ تشرين الأول من السنة نفسها ينتهي في ٣١ آذار ١٩٤٣، الذي نص على بيع ٩٠ ألف طن من تلك المادة لألمانيا خلال سنتي ١٩٤٣ – ١٩٤٤. ومقابل ذلك تعهدت ألمانيا بتسليم تركيا معدات حربية بقيمة ١٠٠ مليون ليرة تركية على أن يشحن منها ما قيمته ١٨ مليون ليرة تركية قبل انتهاء سنة ١٩٤٢. وأعقب ذلك عقد اتفاقيتين تجاريتين جديدتين مع تركيا، حيث عقدت الأولى في ٢

حزيران ١٩٤٢. وأعقبها وعد تركي صدر في أيلول من السنة نفسها بشحن ٤٥ ألف طن من مادة الكروم إلى ألمانيا. وعقدت الاتفاقية الثانية في ٢١ نيسان ١٩٤٣ لتبادل بضائع وسلع بقيمة ٣٠ مليون دولار خلال السنة نفسها. والجدير بالذكر هنا أن نصف الصادرات التركية كانت تذهب إلى ألمانيا في غضون السنوات ١٩٤١ – ١٩٤٣[٥٧].

وعلى أثر الانتصارات المتلاحقة التي حققتها دول الحلفاء على دول المحور في مختلف جبهات القتال التي نتج عنها ازدياد ضغط الحلفاء على تركيا أدى إلى اتخاذ الحكومة التركية قرار في ٢٠ نيسان ١٩٤٤ بإيقاف تزويد ألمانيا شحناتها المتبقية من تلك المادة اعتباراً من ١ أيار ١٩٤٤[٥٨]. وهكذا انخفض حجم التبادل التجاري بين الدولتين بعد ذلك التاريخ.

الخاتمة

أتسمت العلاقات العثمانية – البروسية منذ وقت مبكر بطابع الود والصداقة، ذلك لأن تشابك المصالح والعلاقات، فضلاً عن عوامل تاريخية، جغرافية واقتصادية وعرقية جعلت العلاقات بين الدولتين ذات خصوصية.

فبالنسبة لألمانيا فإنها اختلفت عن بقية الدول الأوربية الأخرى، من حيث أنها لم يكن لها تجربة في العالم الإسلامي. وكانت معروفة في تقاليدها العسكرية، ولهذه الأسباب اتجه سلاطين الدولة العثمانية نحوها. وهكذا استمرت تلك العلاقات بين الدولتين حتى بعد إعلان الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ وقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية رغم ما أصابها من بعض الفتور بشأن موقف ألمانيا من ميثاق مونترو ١٩٣٦.

وعندما اندلعت نيران تلك الحرب اتخذت تركيا الموقف المحايد الذي يشوبه الخطر تجاه الطرفين المتحاربين (دول المحور والحلفاء)، لأن انحياز

تركيا إلى أحدهما في بداية الأمر كان سيجلب لها المزيد من الدمار جراء ما لحق بها في الحرب العالمية الأولى.

وعلى الرغم مما جنته تركيا من ذلك الموقف ، خاصة فيما يتعلق باستمرار تصدير مادة الكروم المهمة في الصناعات الحربية للطرفين المتحاربين، الإ أن ذلك الموقف كلفها غالياً، بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية في الداخل، التي أدت إلى توقف عجلة الحياة في كثير من مرافق الدولة.

وبعد أن لاح في الأفق تأرجح كفة الحلفاء على المحور إثر الانتصارات التي حققتها دول الحلفاء في مختلف جبهات القتال من جهة. والضغوط المتزايدة من قبل دول الحلفاء على تركيا من جهة أخرى، أدى في نهاية المطاف إلى اتخاذ تركيا عدة قرارات ضد ألمانيا خلال سنتي (١٩٤٤-١٩٤٥) التي شكلت ضربة قاصمة لألمانيا، وكان آخرها إعلان تركيا الحرب على المانيا.

Turkish _German Relations (١٩٢٣-١٩٤٥)

Dr. Hanna Azzo Behnan

Assist . Prof . Head of Historical and Cultural Dept . Regional, Studies Center , Mosul Univ.

Abstract

This research explain the nature of political & economic relations between Turkey & Germany since establishment of the Turkish Republic in ١٩٢٣ until the end of World War ١١. These relations developed and continued until the first years of the war, which Turkey deduced from the two struggle sides (the alliance and axis states) in exporting the chrome metal, that is necessary in military industries, because of its neutral attitude, but by the increasing pressures of the alliance on Turkey caused break off its diplomatic relations with Germany in August, ١٩٤٤, which was followed by another step of war declaration on Germany in February ١٩٤٥.

الهوامش

١. مجلة القبس، العلاقات الألمانية – التركية تاريخية وثابتة، العدد ٤٧٤٩، الكويت ١٩٨٥/٨/١، أرشيف مركز الدراسات التركية، أضبارة رقم ٥٨.
٢. باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، الطبعة الأولى. دار المكشوف، بيروت ١٩٤٧، ص٢٧.
٣. المصدر نفسه، ص ٢٧.
٤. د. خليل علي مراد، تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤-١٩١٤، مجلة دراسات تركية، العدد الأول، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٨٩، ص ص١٤٢-١٤٣.
٥. د. لؤي بحري، سكة حديد بغداد- دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين- بغداد حتى عام ١٩١٤، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٩.
٦. بيرج بير بيروغلو، تركيا في أزمة – من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد٢١، بغداد١٩٨٣، ص ٣٨-٣٩.
٧. ز.ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣، ص١٠٣.
٨. المصدر نفسه، ص ص ٨٨-٨٩.
٩. جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء الأول، مكتبة دار المتنبي، بغداد ١٩٦٤، ص٤٩.
١٠. مذكرات طلعت باشا ومعه مذكرات السفير الأمريكي في استانبول، القاهرة، د.ت ص١٠٠.
١١. للتفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ص ٨٥-١٢٠.
١٢. دقاق، المصدر السابق، ص٥٠ ؛

١٣. Stanford J.Shaw and Ezel Kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern
١٤. Turkey, vol:٢, Cambridge Univ Press, London, ١٩٧٧, p. ٣٧٦-٣٧٧.
١٥. Turkkaya Ataöv, Turkish Foreign Policy (١٩٢٣-١٩٣٨) in: The Turkish Yearbook of International Relation ١٩٦١, Ankara, ١٩٦٣, p. ٥٠.
١٦. Ibid., p. ٥١.
١٧. Ibid., p. ٥٢.
١٨. R.G.D Loffan and Others, Survey of International Affairs, ١٩٣٨, vol:٣, Oxford Univ Press, London, ١٩٥٣, p. ٤٤٤.
١٩. Ibid., P. ٤٤٥.
٢٠. Ibid., P. ٤٤٥-٤٤٦.
٢١. Ibid., P. ٤٤٦-٤٤٨.

٢٢. روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة الدكتور حسن صعب، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت ١٩٦١، ص٤٠٣.
٢٣. لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٩٢.
٢٤. مذكرات فرانزفون بابن، ترجمة فاروق الحريري، الجزء الثاني، منشورات مكتبة التحرير، بغداد ١٩٨٥، ص ص٦٢٧ -٦٢٨.
٢٥. المصدر نفسه، ص ٦٥٢.

٢٦. Shaw & Shaw, op.cit, p.٣.
٢٧. دقاق، المصدر السابق، ص٦٦.
٢٨. المصدر نفسه، ص ص ٦٧-٦٩ .
٢٩. مذكرات فون بابن، المصدر السابق، ص ٦٧٤,
٣٠. ٢٨- Shaw & Shaw, op.cit, p.٣٩٧.
٣١. مذكرات فون بابن، المصدر السابق، ص ص ٦٨٣-٦٨٤ .
٣٢. المصدر نفسه، ص٦٨٥ .
٣٣. لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٩٣ ص-١٩٥ .
٣٤. دقاق، المصدر السابق، ص٧٢ .
٣٥. المصدر نفسه، ص٧٣ .
٣٦. مذكرات فون بابن، المصدر السابق، ص ص ٧٣٧-٧٤٠ .
٣٧. المصدر نفسه، ص ٧٥٢.
٣٨. دقاق، المصدر السابق، ص ص٧٤-٧٥ .
٣٩. مذكرات فون بابن، المصدر السابق، ص٧٥٧ .
٤٠. Shaw & Shaw, op.cit, p.٣٩٩.
٤١. د. عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر (١٩١٨-١٩٨٠) في: د. إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٤٥.
٤٢. Shaw & Shaw, op.cit, p.٣٩٩.
٤٣. K.Krüger, Kemalist Turkey and the Middle East, London, ١٩٣٢, p.١١٢.
٤٤. Ataöv, op.cit, p.٥٢.
٤٥. بيروغلو، المصدر السابق، ص ٨٦ .
٤٦. دقاق، المصدر السابق، ص ٥٨.
٤٧. Ataöv, op.cit, p.٥٢.
٤٨. تقرير المفوضية العراقية في أنقرة لشهر أب١٩٣٦، (د.ك.و)، تصنيف٣١١/٧٢٠، رقم الوثيقة ٣٨، ص٢٣٦.
٤٩. Ataöv, op.cit, p.٥٢.
٥٠. Ibid., p. ٥٤.
٥١. تقرير المفوضية العراقية في أنقرة لشهر تموز١٩٣٧، (د.ك.و)، تصنيف ٣١١/٧٢٠رقم الوثيقة ١٦، ص٨٩.
٥٢. Ataöv, op.cit, p.٥٥.
٥٣. Ibid., p. ٥٧.
٥٤. Loffan, op.cit, p.٤٤٣.
٥٥. Ibid., pp. ٤٤٣-٤٤٤.
٥٦. Ibid., p. ٤٤٤.
٥٧. بيروغلو، المصدر السابق، ص١١٣.
٥٨. مكريدس، المصدر السابق، ص٤٠٣ .
٥٩. لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ص١٩٣-١٩٦ .
٦٠. مذكرات فون بابن، المصدر السابق، ص٧٥٢.